وزارة البيئة

ملخص

مشروع توسعة قناة السويس

مايو 2015

الأهمية الملاحية لقناة السويس

تصل قناة السويس البحر المتوسط بالبحر الأحمر منذ أكثر من ١٥٠ عاما مع تأثيرات ضئيلة على البيئة البحرية الحساسة مقارنة بالأثار البيئية للبدائل الأخرى لحركة الملاحة الدولية. تعتبر قناة السويس ممر ملاحى عالمى يمتد في مصر ليصل البحر المتوسط شمالاً بالبحر الأحمر جنوباً، تفصل بين قارتي آسيا وأفريقيا وتعد أقصر الطرق البحرية بين أوروبا والبلدان الواقعة حول المحيط الهندي وغرب المحيط الهادي وهي أكثر القنوات الملاحية كثافة من حيث الاستخدام. وتستخدمها السفن الحديثة نظراً لأنها الأكثر آمان وأقصر مسافة بين المحيط الأطلنسي والمحيط الهندي.

وحرصاً من جمهورية مصر العربية على مسايرة حركة التجارة الدولية، قامت بتصميم مشروع توسيع وتطوير المجرى الملاحى لقناة السويس مع الأخذ في الاعتبار أن يكون له تأثير ضئيل على البيئة البحرية عن طريق تقليل التغيرات في تدفق المياه عبر القناة الحالية.

فكرة المشروع

المشروع عبارة عن عمل إزدواج للقناة الحالية بطول ٧٢ كم عن طريق شق توسعة جديدة بطول ٣٥ كيلو متر، بالإضافة إلى توسيع وتعميق تفريعات البحيرات الكبرى والبلاح بطول إجمالى ٣٧ كم وذلك لتعظيم الإستفادة من القناة وتفريعاتها الحالية لتحقيق أكبر نسبة من الأزدواجية لتسيير السفن فى الاتجاهين بدون توقف داخل القناة مما سيقلل من زمن عبور السفن الماره، ويزيد من قدرة القناة الاستيعابيه لمرور السفن فى ظل النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية فى المستقبل وارتباطها بمشروع تنمية محور قناة السويس .

يتلخص العائد العالمي للمشروع في النقاط التالية :

- زيادة معدلات الأمان الملاحي أثناء مرور السفن وخفض حوادث السفن.
- تحقيق العبور المباشر دون توقف لعدد ٤٥ سفينة فى كلا الاتجاهين وتقليل زمن العبور وزمن الإنتظار للسفن ليكون ٣ ساعات في أسوء الظروف بدلاً من أن يكون (٨ إلى ١١ ساعة) مما ينعكس على تقليل تكلفة الرحلة البحرية لملاك السفن بما في ذلك تكلفة الوقود وزيادة معدل الاستثمارات في العديد من الدول المستفيدة من توسعات قناة السويس، وبذلك تصبح قناة السويس هي الافضل لأصحاب السفن.
- إمكانية السماح لعبور السفن حتى غاطس ٦٦ قدم في جميع أجزاء القناة.
- خفض معدل الانبعاثات وحرق الوقود على المستوى العالمي.

الموقف التنفيذي لمشروع توسعة المجرى الملاحي لقناة السويس من الناحية البيئية

١. يعد مشروع قناة السويس طبقاً لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية هو استكمال لأعمال قائمة بالفعل ويندرج تحت قائمة المشروعات (ج) طبقاً لقواعد وأسس إجراءات تقييم التأثير البيئي للمشروعات لجهاز شئون البيئة المصري – وزارة البيئة حيث تضم هذه القائمة المنشآت/المشروعات ذات التأثيرات البيئية المحتملة والتي يتطلب تقييمها إعداد دراسة كاملة للآثار البيئية.

٢. في هذا الصدد، قامت هيئة قناة السويس في ٢٠١٤/٧/٢٩ بتقديم دراسة مبدئية لتقييم التأثير البيئي لمشروع توسعة المجرى الملاحي للقناة. قام جهاز شئون البيئة بدراسة الوثيقة المقدمة ووافق عليها من حيث المبدأ مع التأكيد على ضرورة إعداد دراسة تقييم بيئي إستراتيجية لمشروع التوسعة، والأخذ في الاعتبار أن تلك الدراسة لن يتم إعدادها في خطوة واحدة نظراً لأنها تحتاج إلى عملية متابعة مستمره لمراحل المشروع وتحليل المخاطر وتحديد الإجراءات التخفيفية للتأثيرات المتوقعة خلال فترات التنفيذ و/أو التشغيل،

CONFIDENTIAL

في ظل شروط مرجعية تضمنت اتخاذ الإحتياطات والإجراءات اللازمة للحد من أي تأثيرات سلبية أثناء مراحل الإنشاء مع ضرورة التخلص السليم والآمن من ناتج المخلفات الناتجة عن عمليات الحفر والتكريك، والمخلفات الملوثة (الزيوت والشحوم المستهلكة) في إطار قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى إعداد العديد من الدراسات الهامة مثل:

أ. دراسة لتأثير التوسعة الجديدة للقناة على حركة المياه بالقناة باستخدام أحد النماذج الرياضية الهيدروليكية وتقديمها للجهاز لمراجعتها وإبداء الرأي فيها.

ب. إعداد دراسة مرجعية للأنواع الدخيلة المهاجرة والغازية عبر القناة وتقديمها للجهاز لمراجعتها وإبداء الرأي فيها.

ج. إعداد وتنفيذ خطة للإدارة البيئية وبرنامج للرصد البيئي المستمر لنوعية المياه والرسوبيات بالقناة والكائنات الحية بالقناة.

التأثيرات البيئية المتوقعة لمشروع التوسعة

تم إعداد نموذج هيدروديناميكى ثنائى الأبعاد لاحتساب تأثير مشروع التوسيع على هيدروديناميكية المياه، وحدود العكارة الناتجة عن أعمال التكريك، وكذلك تأثير التوسعة على إنتقال الأجسام العالقة/الهائمة.

أشارت نتائج النموذج إلى أن تصميم مشروع التوسعة سيكون له تأثير ضئيل على هيدروديناميكية المياه والتصرفات وإنتقال العوالق بالقناة الحالية، وفيما يلي ملخص لأهم النتائج:

أ. حجم المياه المضاف إلى قناة السويس سيزيد بنسبة ٥,٤٪ تقريباً وهو حجم ليس له مدلول بيئي على النظم الإيكولوجية بالمنطقة.

ب. أقصى قيمة للزيادة في تذبذب مستوى المياه هو ١٠ سم فقط.

ج. نسبة العكارة فى الحدود المسموح بها أى أقل من ٦٠ ملجرام/لتر.

د. تأثير الامتداد الجديد لا يكاد يذكر على نسبة إنتقال الأجسام العالقة/الهائمة.

يتبع المشروع الإجراءات السليمة للتعامل مع/ أو للتخلص من مخلفات التكرك مثل إنشاء جسور جديدة لأحواض الترسيب، أعمال الطرق طبقاً لخطط التطوير، ردم المناطق المنخفضة، إلخ.

دراسات انتقال الأنواع

١- نظراً للأهمية المحورية للمشروع وفي إطار وفاء مصر بإلتزاماتها الدولية وتأكيداً على اهتمام الجانب المصري بالقضايا البيئية متضمنة انتقال الأنواع، شكل السيد رئيس الوزراء لجنة عليا لمتابعة ودراسة الموقف الخاص بالآثار البيئية لمشروع توسعة قناة السويس وتحديد ومتابعة الآثار بعيدة المدى المحتملة لدراستها خلال مراحل الإنشاء والتشغيل حرصاً على حماية وصون الثروات الطبيعية للبحرين الأحمر والمتوسط.

من خلال الأنشطة التي أقرتها اللجنة لمواجهة ظاهرة انتقال الأنواع تم التأكيد على:

- إلتزام مصر بالمبادئ التوجيهية للاتفاقيات المعنية بمنع إدخال والتخفيف من تأثيرات الأنواع الغازية التى تهدد سلامة النظم البيئية والموائل والأنواع.
- تطبيق النهج الوقائي الهرمى: المنع، الكشف المبكر، الاستئصال والذي أوصى به مؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجي (كوريا الجنوبية – أكتوبر ٢٠١٤).

CONFIDENTIAL

٢- إستحالة التحكم في حركة الكائنات الحية وبضرورة العمل على إدارتها من خلال الاتفاقيات الاقليمية والدولية. لذا يجب التمييز بين أنواع الكائنات الدخيلة أو الغريبة (تلك الأنواع التي تتواجد في بيئة غير بيئتها الطبيعية)، وذلك الجزء منها الذي له آثار سلبية بيئية واقتصادية واجتماعية والمسمي بالأنواع الغازية والتي تمثل ظاهرة عالمية لا تقتصر فقط علي قناة السويس.

٣- تعتبر مياه الصابورة والحشف الملتصق على السفن من النواقل الرئيسة للأنواع، بالإضافة إلى السباحة النشطة (الأسماك)، والإطلاق المتعمد (الثروة السمكية والأحواض المائية)، والحركة الطبيعية مع التيارات البحرية والمد والجزر، وحركة السفن والسياحة (القوارب الترفيهية)، والإغراق في البيئة البحرية والموانئ والمراسي بالإضافة إلى الأثر الهام لتغيرات المناخ.

٤- أظهر تغير المناخ في منطقة شرق البحر المتوسط ارتفاع في درجات حرارة الماء والهواء وخصوصاً في المناطق الساحلية، وهذا سيؤدي إلى زيادة احتمالية تغيير تكوين المجتمعات البيولوجية البحرية ويدعم فرص دخول أنواع غريبة وانتشارها. تعتبر زيادة درجات الحرارة في البحر المتوسط العامل الرئيسي لزيادة وانتشار الأنواع الدخيلة، وقد أكدت الدراسات الدولية والمحلية ارتفاع درجة حرارة البحر المتوسط بنسبة ملحوظة خلال العقود القليلة الماضية.

٥- أثبتت دراسات التقييم المتكامل للبحر المتوسط من خلال تطبيق نهج النظام الإيكولوجي ما يلي:

أ. أن منطقة شرق البحر المتوسط أقل المناطق من حيث التنوع البيولوجي.

ب. هناك نقص ملحوظ في المعلومات اللازمة لإعداد دراسة شاملة عن التنوع البيولوجي في البحر المتوسط وخصوصاً المنطقة الشرقية منه.

ج. لم يتم فقد أي نوع من كائنات بيئة البحر المتوسط حتى الآن.

٦- توجد عوامل أخرى تؤدي إلى التدهور المباشر للموارد الطبيعية وتبعات ذلك على النظم البيئية بالبحر المتوسط أهمها:

أ. التنمية الساحلية والتوسع العمراني والازدهار السياحي الغير مستدام تؤدي إلى تدمير البيئات الطبيعية وتدهور الموارد وتسبب تآكل الشواطئ.

ب. الصيد الجائر وغير المستدام للمخزونات السمكية الاقتصادية وخصوصاً الأنواع المهددة بالانقراض واستخدام حرف صيد مخالفة وغير مناسبة يؤثر سلباً على تكوينات مجموعات الأسماك والنظام البيئي ويؤدي إلى اضطراب في توازن بنية القاع.

ج. التلوث والصرف الناتج عن الصناعات والنشاطات المتعلقة بالتنمية العمرانية بما في ذلك النقل البحري والطاقة وتربية الأحياء المائية ومعامل تحلية المياه بالإضافة إلى الانبعاثات الكيماوية الخطرة لبيئة الغلاف الجوي والصرف في البحر.

د. الزيادة المضطردة في التغيرات المناخية تسهل سيطرة الأنواع الدخيلة المهيمنة من الأحياء على غيرها من الأنواع.

٧- لقد أصبح عدداً كبيراً من الأنواع الدخيلة ذات قيمة اقتصادية عالية باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر الصيد مثل بعض أنواع القواقع والسرطانات البحرية والأسماك حيث وجدت في منطقة الحوض الشرقي للبحر المتوسط تلك الأنواع طريقها لأسواق البلدان الشرقية من ساحل البحر المتوسط.

اجراءات الادارة البيئية لمشروع التوسعة

الاجراءات التي تمت

- إعداد هيئة قناة السويس لدراسة شاملة طبقاً لما طالبت به وزارة البيئة.

CONFIDENTIAL

- قيام الشركات العالمية العاملة بالتكريك بعمل تقييم بيئي لأعمال التكريك في إطار مستلزمات حصولها على التمويل اللازم من الجهات الائتمانية الدولية.
- قيام جهاز شئون البيئة بمسح شامل ومستفيض لكافة الدراسات المحلية والدوليةعبر المائة سنة السابقة والمتعلقة بإشكالية انتقال الانواع البحرية بقناه السويس.
- عقدت هيئة قناة السويس عدة جلسات تشاور مجتمعي عرضت فيه نتائج دراسات التقييم البيئي وإجراءات الإدارة البيئية وتم الموافقة عليها.
- عقد معهد علوم البحار والمصايد / جامعة الاسكندرية وجامعة قناة السويس أكثر من منتدى علمي لمناقشة إشكالية الجوانب البيئية لمشروعتوسعة قناة السويس.
- إدراج برنامج رصد ظاهرة الأنواع الدخيلة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي والتي تم تحديثها وفقاً لمتطلبات الخطة الاستراتيجية لاتفاقية التنوع البيولوجي (٢٠١١ - ٢٠٢٠).
- تشكيل لجنة من فريق علمي للمتابعة والرصد والتقييم للآثار البيئية.
- تم تصميم مشروع التوسعه بشكل لا يؤثر على الطيور المهاجرة من حيث عدم تضمنه على مرافق ذات ارتفاعات عالية أو إضاءة شديدة وكذا تجنب الإضاءة المباشرة على سطح الماء التي تسبب إزعاج الأسماك.

الاجراءات الحالية والمستقبلية

- دراسة تطبيق الاشتراطات والمعايير الدولية المتعلقة بإتفاقية مياة الصابورة وإتفاقية الحشف.
- تنفيذ برامج رصد وتقييم مخاطر انتقال الأنواع الحية في قناة السويس تتضمن على سبيل المثال:

١- دراسة التأثيرات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية وصحة الإنسان.

٢- مراقبة إنتشار الأنواع وتحديد المسارات المحتلمة لها.

٣- زيادة فعالية المراقبة على الحدود والموانئ وتدابير الحجر الصحي.

٤- أفضل الممارسات بالتنسيق مع المجتمع المدني.

٥- وضع مؤشرات مطبقة عالمياً (خط الأساس).

٦- الرصد والبحث العلمي على المستوى الوطني والإقليمي.

٧- برامج التوعية والتدريب للأجهزة الحكومية والمجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

٨- إقامة نظم الإنذار المبكر والرصد وتقييم المخاطر.

٩- مراجعة التشريعات ذات الصلة.

CONFIDENTIAL